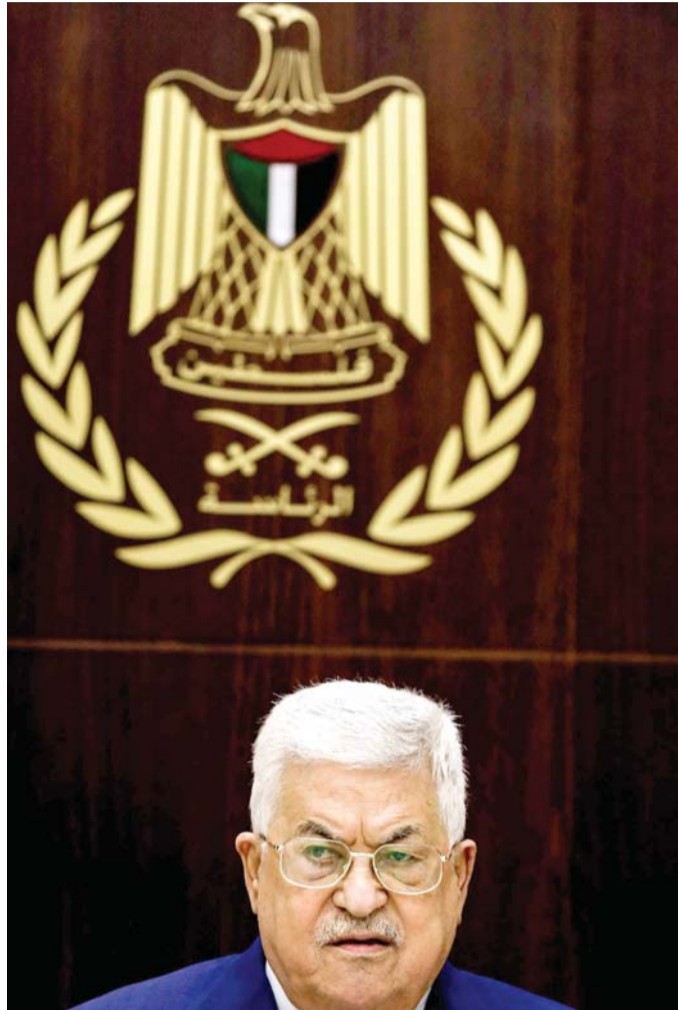


النوايا الحسنة وحدها لا تكفي لنجاح الانتخابات الفلسطينية



قد يوفر ما تسرب من نوايا لجنة الانتخابات الفلسطينية مؤخرا، حلا لمشكلة أزمة منصب الرئاسة خلال إجراء الانتخابات الرئاسية، حيث أشارت اللجنة في قرار بدء الإعداد للانتخابات التشريعية وتأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة شهرين بعد إعلان النتائج الأولى. ويمكن الحل في تنفيذ حكم القانون الأساسي بهذا الصدد، وهو تسليم منصب الرئاسة لرئيس المجلس التشريعي لمدة ستة أشهر، يتم خلالها الانتخابات الرئاسية وتنصيب الرئيس الفائز، كما تم في انتخابات عام 2006. تبدو متطلبات التوصل إلى انتخابات فلسطينية رئاسية وتشريعية كثيرة ومتشابكة، وتشوبها صعوبة تحقيق العوامل الأساسية المتمثلة في إخلاء منصب الرئاسة عن القيادة مؤقتا، وحمية التوافق على برنامج سياسي مختصر، إضافة إلى ضرورة التخلي عن التحالفات المتنازعة في ساحة الشرق الأوسط.

ليس هناك من شك في مسؤولية وقدر لجنة الانتخابات المستقلة على توفير العوامل اللازمة والعادلة، التي تتيح للشعب الفلسطيني المشاركة في انتخابات عامة تحقق أماله في اختيار من يراه الأفضل والأقدر على قيادة سلطنة وطنية شرعية وموحدة.

كانت الأكثر احتجاجا على وجودهم. بحيث وضع المحتجون لافتة على أسوار القنصلية الإيرانية هناك كتب عليها "أغلقت بامر الشعب".

صار واضحا بالنسبة لإيران أن الشعب العراقي يكرهها. يكره نظامها وتشييعها ومشروعها وميليشياتها والنظام السياسي الحاكم في بغداد لأنه تابع لها وخاضع لإملاءاتها.

غير أن إيران المفجوعة بالملت العراقي لها لن تتراجع عن موقفها بالرغم من أن كل الوقائع في الشارع العراقي بسبب الغضب الشعبي.

سيكون من الصعب إقناع خامنئي بان الشعب الذي سلمه للطم والبكاء والمشي على الركب سينتصر عليه دفاعا عن حياته وقيامه وطنه. لذلك فإنه سيظل متهورا في قراراته الخاصة بالعراق إلى أن يمتن بالهزيمة النهائية. تلك الهزيمة ستكون مقدمة لطى صفحة النفوذ الإيراني في المنطقة.

ذلك ما يفكر فيه المحتجون. وهو ما يسعون إلى تحقيقه. هزيمة خامنئي هذه المرة ستكون أشبه بهزيمة الفمخيني عام 1988 حين أعلن أنه تخرج السمع بموافقة على إيقاف الحرب مع العرب.

لاسترداد أرضه وتحقيق أهدافه الوطنية، بقدر ما تكون تسوية حساب قوى دول الشرق الأوسط وتنقضات الخلاف وتوازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

بقاء السلطة في بلادنا خلال الفترة الانتخابية بيد القادة الحاليين المرشحين للانتخابات الرئاسية، في الشمال أو الجنوب، يعني تمتع كل منهما بصلاحياته العادية ونفوذه الحالي، وسوف يكون الضابط والجندي والموظف خاضعا لأوامر وتوجيهات رئيسه المرشح.

في ظل سيطرة فتح على الضفة الغربية، وحماس على قطاع غزة، سوف يتجاوب الوزراء والمدبرون وضباط الشرطة وكوادر التنظيمات المتحكمة، الذين يؤيدون ما يؤيده الرئيس ويدعمون ويمنعون من أجل فوزه في الانتخابات القادمة.

من الطبيعي في تلك الحالة أن مرشح الشمال سوف يفوز في الشمال (الضفة)، كما سيفوز مرشح الجنوب في الجنوب (غزة)، وسوف يرفض المرشحون قبول نتائج المرشح الآخر، وينعقد إلى ما كنا ومازلنا عليه حتى الآن. ولذلك من واجب الفلسطينيين تجنب فشل الانتخابات التي تعيدنا للوضع الحالي مرة أخرى.

لماذا إن يعتقد البعض أن انتخابات جديدة سوف تعيد وحدة الأرض والشعب الفلسطيني الآن؟

بغض النظر عن الدوافع التي أطلق الرئيس عباس على أساسها المبادرة الجديدة، والدوافع التي أدت للتجاوب الإيجابي السريع من رئيس قطاع غزة، فإن نافذة صغيرة تلوح في مستقبل الصراع بين الأخوين المتعادين. يمكن أن تقود نافذة الأمل لاتفاق كامل وعادل يتيح فرصة حقيقية للانتخابات عامة تمكن الشعب الفلسطيني من اختيار قيادة جديدة شرعية ومؤهلة لتحمل المسؤولية الثقيلة القادمة، أو تقود إلى انفصال نهائي بين شطري الوطن، إذا لم تفض إلى قتال داخلي، على غرار ما نشهد في دول مجاورة وغير مجاورة.

وبصرف النظر أيضا عن نوايا الطرفين من الترحيب، فإن خطوات جادة ومبادئ صارمة يجب أن تتبع لضمان النجاح الذي يريده ويمدحه الشعب الفلسطيني.

هل سيتم تجريد السلطة التي يتمتع بها الطرفان خلال فترة الانتخابات لحين إجراء الانتخابات ومعرفة نتائجها وتسليم السلطة للفريق الفائز؟ وهل يتمسك كل من الطرفين ببرنامجه السياسي المعارض للبرنامج السياسي لغريمه؟

هذان الموضوعان، هما من دعائم الانتخابات النزيهة والشرط الأساسي لتمكين الشعب الفلسطيني من اختيار قيادته الشرعية، وهما الفارق بين النجاح وبين العودة للمواجهة والخلاف.

العامل الأساسي الأول الذي قد يفشل الهدف من الذهاب إلى انتخابات فلسطينية عامة، يكمن في تعارض البرامج السياسية لكل من الفريقين الذين يملكان فرص النجاح في الانتخابات، أي حركتي فتح وحماس.

في الانتخابات الماضية، نجح الرئيس عباس في الفوز بالمنصب الرئاسي وفق برنامج سياسي عام، بينما فاز إسماعيل هنية بمركز رئيس الوزراء وفق القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يعطي هذا المنصب للحزب الحائز على العدد الأكبر من النواب في المجلس التشريعي.

لكن الأخير قد برنامجا سياسيا يتعارض مع البرنامج السياسي للرئيس عباس، وكان ذلك التعارض، الأساس في الانفصال والعداوة. كيف ستؤول الأمور إذا انتهت الانتخابات القادمة ببرنامجه مقاومة جنوبي (غزة) وبرنامجه تفاوضي شمالي (رام الله)؟

يتعلق العامل الأساسي الثاني لنجاح إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة، بالتحالفات العربية والشرق أوسطية المتحالفة والمتعادلة، التي يرتبط بها كل من الفريقين الفلسطينيين الأكبر.

تلك التحالفات التي قد لا تكون في غالبها لدعم الشعب الفلسطيني

مروان كنفاني
المستشار السياسي للرئيس
الراحل ياسر عرفات

رخب الشعب الفلسطيني وقواه وحركاته ومنظوماته السياسية والاجتمعية والنقابية بخطوة الرئيس محمود عباس في الإعلان عن البدء الفوري لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كافة الأراضي الفلسطينية. واتخذت الخطوة بعدا حيويا ومطمئنا عقب تكليف لجنة الانتخابات بهذه المهمة، وهي التي أثبتت في تجاربها السابقة استقلاليتها وقدرتها وخبرتها وحياديتها ومهنتها الفائقة.

هناك عقبات كثيرة أمام التوصل لانتخابات عامة ونزيهة، ليس أقلها الشروط التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين في ما يتعلق بالتنقل الفلسطيني أو عبقة القدس. فقد كانت للشعب تجارب مؤلمة مع المنظمات والفصائل بشأن إجراء الانتخابات، والعدد الأكبر من الشعب الفلسطيني لا يثق بجدية ومصداقية الفصيلين الأقوى (فتح وحماس) في الساحة بخصوص إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وعادلة. ولدى المواطنين تجارب 14 عاما ضاعت في الصراع والاختلاف وتبادل الاتهامات.

تتمثل العقبات التي أفضلت الانتخابات السابقة، وقد تكون سبب تعثر أو فشل الانتخابات القادمة، في موضوعين أساسيين. الأول، الفشل في التوصل لبرنامج سياسي فلسطيني مشترك. والثاني، حجم العداوة والخلاف والصدام بين القيادتين الفتاوية والحماسية وقوة وتأثير التحالفات المحلية والإقليمية في الدائرة العربية، وإصرارهما على التمسك بالسلطة في أثناء إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

في يونيو 2006 تم التوصل إلى اتفاق فلسطيني-إسرائيلي على البدء بالترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، نتيجة ضغوط اجنبية ونصائح عربية وموافقة حماس على المشاركة بعد رفض طويل، حين لاحت لها بوادر فوز. وكان ذلك هو الاتفاق الوحيد الذي تم تنفيذه حتى وقتنا الحاضر، وجرى إقتاله بتمسك كل فريق ببرنامجه السياسي المختلف والمعارض، الأمر الذي تسبب في تقسيم الوطن.

اجتمع ممثلو حركتي فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، مرات عديدة خلال السنوات الماضية دون جدوى، وازداد الانفصال توسعا. وتلبورت معالم الاتجاه لانفصال واستقلال ما تبقى للفلسطينيين من أرضهم في شق الضفة الغربية وغزة.

أراد الأسد، وبخفة في التوصيف تشي بحجم الارتباك الذي وقع فريسته، التبرؤ من العملية الدستورية برمته؛ فقد تواتر له انتحارا سياسيا على الطريقة التي انتحر بها العديد من المسؤولين النافذين في منظومته الأمنية عندما تحولوا من أدوات له إلى أعداء عليه، وغدا مجرد "علب سردين" منتبهة الصلاحية لا بد من التخلص منها. أما سيناريو الانتحار فكان دائما منتشها، البطل فيه ينهي حياته بثلاث رصاصات في الرأس؛ وقد أعرب الأسد عن هواجسه تلك حين قال في لقائه "ربما تستخدم اللجنة الدستورية وما سيصدر من نتائج عنها لاحقا كمنصة للانطلاق للهجوم وضرب بنية الدولة السورية.. هذا ما يخطط له الغرب منذ سنوات ونحن نعرف هذا الشيء".

أما لجنة المصطلحات، فيبدو أن مجموعة الأسد الاستشارية قد فبركت هذا اللقاء خصيصا لهدف واحد هو مساعدة رئيسها على التخلص من الحمض النووي للمولود الجديد؛ وقد جاءت تسميته لفريق الخمسين من حكومته من ثلث اللجنة الدستورية بالوفد "المدموم من الحكومة" وليس "الممثل للحكومة" أشبه بمحاولات اللطحات الأخيرة قبل الغرق؛ إلا أن المحاولة بدت مرتبكة، بل مثيرة للسخرية لجهة استفخافه بالعقل السوري، وبالقرار الأممي، حيث ورد في وثيقة تشكيل اللجنة الدستورية التي أودعت وثائق مجلس الأمن أن تشكيل اللجنة جاء نتيجة "اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية من جهة وبين هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة من جهة ثانية".

تأتي محاولة التهرب من الاستحقاق الذي زف أو أنه متاخرة جدا. فوفد النظام السوري حط في

دخان جنيف الأبيض

أرض مطار جنيف ولم تعد لتسعف الأسد التسميات.. فالعربة ارتفعت على السكة، والدخان الأبيض انطلق من مبنى الأمم المتحدة بحضور وفد المعارضة والنظام، وافتتاح رسمي للجلسة من طرف المبعوث الأممي غير بيدرسن، ونائبته، خولة مطر، وفريقه المساعد. لقد سبق السيف العذل، واستدارت موسكو بحركة ذكية فيها الكثير من براعة استدارات راقصي البولتشيوي الخاطفة، وأضعة الحصان الدستوري أمام عربة الانتقال السياسي المستحق. فلماذا تريد موسكو أن تنجح أعمال اللجنة الدستورية بغطائها الأممي وليس غطاء أستانة أو سوتشي اللذين رعتهما؛ ولماذا أرسلت طائرتين خاصتين لنقل الوفود من دمشق إلى جنيف مكتبة هذا العبء المالي الإضافي وهي التي ما انفكت تتذمر من التكلفة العالية للحرب السورية؟

يشي الضغط الروسي بهدف إطلاق أعمال اللجنة الدستورية بامر من: الأول أن روسيا على توافق تام مع واشنطن بعد أن فرغت كل من الدولتين العظمتين من رسم خطوط نفوذهما في سوريا وتعزيز استقرار وموارد المناطق الواقعة في دائرة ذاك النفوذ.

أما الدول الإقليمية الفاعلة على الأرض السورية فقد جمعت حصاها هي الأخرى؛ فتركيا عدلت كفة الميزان السياسي المحلي الذي كان قد رجح لطف معارضي اردوغان إثر الانتخابات الأخيرة، وذلك بتفنيذ أنقرة لمشروع المنطقة الآمنة، ولو جاء متواضعا ومشوبا بكثير من الشروط والعوقاق. أما إسرائيل، فقبلت "بتواضع" هدية الرئيس الأمريكي وقضت الشريط الذهبي الذي غلف به الجولان وقدمه على طبق من فضة لتل أنيب. أما طهران المشغولة بإحصاء خسارتها في لبنان والعراق إثر الثورات الشعبية التي يتقدمها الشيعة العرب قبل السنة ضد نفوذ ميليشياتها الطائفية العابرة للحدود وقد ضاقت بها الشعوب كما ضاقت بطغيانها البلاد، فستكون دمشق آخر مقابر مشروعه المذهبي التطهيري، يوم لن ينفخها توامها في الطائفية هناك.

أما طهران المشغولة بإحصاء خسارتها في لبنان والعراق إثر الثورات الشعبية التي يتقدمها الشيعة العرب قبل السنة ضد نفوذ ميليشياتها الطائفية العابرة للحدود وقد ضاقت بها الشعوب كما ضاقت بطغيانها البلاد، فستكون دمشق آخر مقابر مشروعه المذهبي التطهيري، يوم لن ينفخها توامها في الطائفية هناك.

أما طهران المشغولة بإحصاء خسارتها في لبنان والعراق إثر الثورات الشعبية التي يتقدمها الشيعة العرب قبل السنة ضد نفوذ ميليشياتها الطائفية العابرة للحدود وقد ضاقت بها الشعوب كما ضاقت بطغيانها البلاد، فستكون دمشق آخر مقابر مشروعه المذهبي التطهيري، يوم لن ينفخها توامها في الطائفية هناك.

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

مستهنا وهجينا، جاء لقاء رأس النظام السوري، بشار الأسد، مع تلفزيونه المحلي، سواء في توقيته، أو مصطلحاته، وذلك تزامنا مع انطلاق أعمال اللجنة الدستورية/المقصلة.

أما لجنة التوقيت، فقد اختار الأسد أن يوجه رسائله المشفرة حال مغادرة وفده مطار دمشق على متن طائرة خاصة قدمتها موسكو حملت أعضاء لجنة الدستور الخمسين من ثلث النظام في طريقهم إلى مقر الأمم المتحدة بمدينة جنيف للقاء "الطرف الآخر" وهو في هذه الحالة. وبناء على اصطلاحات النظام، وقد المعارضة على أعضاء اللجنة الدستورية الذي لا يريد بشار الأسد أن يسميه باسمه رغم أن هيئة التفاوض لقوى المعارضة والثورة - التي انبثقت عنها اللجنة الدستورية - تمتع باعتراف موثق في أدبيات المحافل الدولية، وكذلك وثائق وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ أشهرت اللجنة الدستورية في الأول من قاطرة الانتقال السياسي المتكامل الأركان بقرار مجلس الأمن رقم 2254.

موسكو استدارت بحركة ذكية فيها الكثير من براعة استدارات راقصي البولتشيوي الخاطفة، وأضعة الحصان الدستوري أمام عربة الانتقال السياسي

أراد الأسد، وبخفة في التوصيف تشي بحجم الارتباك الذي وقع فريسته، التبرؤ من العملية الدستورية برمته؛ فقد تواتر له انتحارا سياسيا على الطريقة التي انتحر بها العديد من المسؤولين النافذين في منظومته الأمنية عندما تحولوا من أدوات له إلى أعداء عليه، وغدا مجرد "علب سردين" منتبهة الصلاحية لا بد من التخلص منها. أما سيناريو الانتحار فكان دائما منتشها، البطل فيه ينهي حياته بثلاث رصاصات في الرأس؛ وقد أعرب الأسد عن هواجسه تلك حين قال في لقائه "ربما تستخدم اللجنة الدستورية وما سيصدر من نتائج عنها لاحقا كمنصة للانطلاق للهجوم وضرب بنية الدولة السورية.. هذا ما يخطط له الغرب منذ سنوات ونحن نعرف هذا الشيء".

أما لجنة المصطلحات، فيبدو أن مجموعة الأسد الاستشارية قد فبركت هذا اللقاء خصيصا لهدف واحد هو مساعدة رئيسها على التخلص من الحمض النووي للمولود الجديد؛ وقد جاءت تسميته لفريق الخمسين من حكومته من ثلث اللجنة الدستورية بالوفد "المدموم من الحكومة" وليس "الممثل للحكومة" أشبه بمحاولات اللطحات الأخيرة قبل الغرق؛ إلا أن المحاولة بدت مرتبكة، بل مثيرة للسخرية لجهة استفخافه بالعقل السوري، وبالقرار الأممي، حيث ورد في وثيقة تشكيل اللجنة الدستورية التي أودعت وثائق مجلس الأمن أن تشكيل اللجنة جاء نتيجة "اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية من جهة وبين هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة من جهة ثانية".

تأتي محاولة التهرب من الاستحقاق الذي زف أو أنه متاخرة جدا. فوفد النظام السوري حط في

هزيمة خامنئي هي الخاتمة لمأساة العراق

فاروق يوسف
كاتب عراقي عالم

ستفضل إيران أن تخرج من العراق مهزومة على أن تكون مطرودة منه. وهو ما سيدفع ثمنه العراقيون. ذلك لأنهم قرروا أن يقاوموا المشروع الإيراني في التوسع على حسابهم. وهو خيار صعب ستسعى إيران إلى أن تجعلهم يدفعون ثمنه قبل أن تعلن استسلامها. الجنون الإيراني لم يعد له محل في القاموس اليومي العراقي. عراقيا صار شعار "إيران برا برا" هو الرمز. وهو مفتاح التعرف على الحقيقة. حقيقة الصراع بين إرادتين. الأولى هي إرادة أقلية فاسدة، ترى في الهيمنة الإيرانية حماية لمصالحها أما الثانية فهي إرادة الأكثرية التي يمثلها الشعب الذي لم يعد ما يرضيه أقل من طي صفحة النظام الطائفي الذي انتهى إلى طريق مسدود، لا يمكن لأسباب الحياة أن تستمر فيها. من الواضح أنه لا يوجد أي قدر ممكن من التفاهات بين الإرادتين. لذلك فإن الأمل في تسوية في إمكانها أن تنهي الصراع أو تبطل من سرعته هو نوع من السراب الذي يزعج إيران

بسبب ما يحمله من عناصر تشكيب بما كانت قد عولت عليه حين اعتقدت بأن الملف العراقي قد طوي لصالحها وأنها استطاعت أن تدفن العراق التاريخي تحت ركام الدولة الطائفية التي تدين بالولاء لها.

على حين غرة اكتشف النظام الإيراني أن كل ما تصوره بناء رساخا يهدد من خلاله دول المنطقة هو مجرد كيان وهمي وأن الطبقة السياسية الفاسدة التي اعتمد عليها في تطبيع مشروعه في العراق يعيش أفرادها في عزلة تامة عن الشعب الذي لا تعرفه.

كان في ظل إيران أنها احتوت شيعة العراق بعد أن يسر لهم النظام الجديد القيام بممارسة الطقوس الحسينية فصاروا يبيكون ويتحبون ويزحفون ويلطمون ويضربون أجسادهم بالحديد وينتفون عن العمل أربعين يوما مدفوعة الأجر حزنا على الإمام الحسين. ولكن فات إيران أن نداء الحياة يقع في مكان آخر وأن الشعب الذي أرادته خزائنا بشريا للمسيرات الجنائزية يفكر في حياته بكل عناصرها ويبرو إلى أن يكون له وطن حر ومستقل مثل بقية شعوب العالم.

لقد فجع النظام الإيراني بأن ما يسمونه "مدينة الحسين" وهي كربلاء

التي أودعت وثائق مجلس الأمن أن تشكيل اللجنة جاء نتيجة "اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية من جهة وبين هيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة من جهة ثانية".

تأتي محاولة التهرب من الاستحقاق الذي زف أو أنه متاخرة جدا. فوفد النظام السوري حط في

